جمهوريـــة التونسيـــة
وزارة الطاقة والمناجم
الإدارة العامة للطاقة

تـــونس في 29 أفريل 2016

107

من السيد وزير الطـاقة والمنـاجم

إلـــى

السيـــد رئيـــس مجلس نواب الشعـب

الموضوع: الإجابة عن الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيد النائب غازي الشواشي.

المرجع: مراسلتكم عدد 171 بتاريخ 15 أفريل 2016.

المصاحيب: أجوبة عن التساؤلات

تبعا لمراستكم المشار إليها بالمرجع أعلاه حول الإجابة عن سؤالين كتابيين الصادرين عن السيد النائب غازي الشواشي طبقا لمقتضيات الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، يشرفني مدكم طي هذا بالإجابة عن السؤالين المذكورين.

والسلام

وزيـــر الطـاقة والمنـاجم

منجي مرزوق
وزير الطاقة والمناجم
الإمضاء: منجي مرزوق

مجلس نواب الشعب
الواردات
04 ماى 2016
الإدارة ... 226

أجوبة عن التساؤلات

السيد النائب غازي الشواشي:

السؤال الأول:

كيف يمكن للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن تتعاقد بتاريخ 24 /2016/02 مع شركة "جنرال الكتريك" لإنجاز مولد بوشمة (250 ميغاوات) دون أدنى منافسة وعدم احترام قانون المناقصات العمومية وعدم احترام الفصل 13 من الدستور في حين أن الشركة المذكورة ألغت كل المشاريع التي كانت تتفاوض بشأنها بداية من سنة 2014 ومنها مشروع مولد المرناقية ومشروع مولد رادس؟

الجواب:

في إطار برمجة الاستعدادات لتوفير قدرة الإنتاج للكهرباء لمجابهة الاستهلاك عند الذروة خلال صائفة 2016 و التي من المتوقع أن تبلغ 3900 ميغاواط، وأمام :

1- تأخر انجاز مشروع محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة "برادس –ج-" بقدرة 450 ميغاواط المبرمج دخولها حيز التشغيل سنة 2016.

2- حدوث عدة أعطاب غير متوقعة بمحطة توليد الكهرباء "سوسة -أ-" البخارية خلال شهر أوت 2015.

3- تأخر انطلاق برنامج صيانة محطة "رادس- أ-" البخارية وذلك لعدم موافقة اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية، وذلك بالرغم من إصدار أمر سنة 2013 في هذا الخصوص.

4- حصول أعطاب متكررة وغير عادية بالمحطة البخارية "رادس- ب-".

إضطرت الشركة لإعادة تقييم جاهزية المعدات لمجابهة الذروة المنتظرة، حيث تبين أن أسطول إنتاج و نقل لكهرباء لا يمكن الشركة من تأمين تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية خلال ذروة صائفة 2016 في ظروف طيبة.

وتبعا لما سبق ذكره فإن العجز المتوقع سيكون في حدود 425 ميغاواط دون اعتبار الهامش الاحتياطي، غير المتوقر، المقدر بـ 400 ميغاواط. ومن المرشح أن يتواصل هذا العجز في السنوات القادمة إن لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لدعم قدرات الشركة لإنتاج الكهرباء وتجنب التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ولتدارك هذا العجز و تجاوز هذه الإشكاليات وضعت الشركة برنامجا قصد الحد من العجز في التزويد بالكهرباء في فترات الذروة خلال صائفة 2016 والفترة القادمة، حيث إرتأت الشركة تركيز محطة جديدة تتلاءم مع طبيعة الطلب على أن يتم تشغيلها قبل ذروة 2016. وحيث لم يكن للشّركة متسعا من الوقت للتشاور مع كل المصنّعين وإستئناسا بنفس التجربة التي خاضتها الشّركة سنة 2013 في نفس الظروف في بئر مشارقة، إرتأت الشّركة أنّ الحل الوحيد الذي بقي لها لتوفير قدرة إضافية لمجابهة ذروة 2016 هو اللجوء إلى شركة جينيرال إلكتريك الشّركة الوحيدة القادرة على على إنجاز وتشغيل محطة في أقل من ثمانية أشهر مع الإشارة إلى أنّ:

- توفر التربينتين لدى المصنّع مما يقلص آجال جلبهما إلى الموقع.
- المصنّع جينيرال إلكتريك مطلع على موقع بوشمة جيدا بما أنه أنجز سنة 1998 تربينة من نفس النوع وكذلك توفر لديه الدراسات اللازمة و كراسات الشروط التي تم إنجازها لمشاريع مماثلة وتوفر المرافق الأساسية من قنوات غاز لتغذية المحطة ومحطة تحويل الكهرباء.
- محطات إنتاج الكهرباء المستعملة من طرف STEG خلال أوقات الذروة والمركزة منذ 1996 (13 وحدة) جميعها من نوع تربينات غازية ذات دورة مفتوحة بقدرة 120 ميغاواط من نوع 9E للمصنّع "جينيرال إلكتريك" وكذلك التي يجري حاليا تركيزها في بوشمة.

- إلمام مهندسي وفني الشركة التونسية للكهرباء والغاز بالجوانب الفنيّة في مجال تشغيل وصيانة هذه النوعيّة من التربينات نظرا لوجود 13 تربينات مماثلة لدى الشّركة في طور التشغيل ولنفس المصنّع.

والجدير بالإشارة أن مقترح إنجاز هذا المشروع قد عرض على أنظار مجلس الوزاري في مناسبتين بتاريخ 05 و 08 أكتوبر 2015 والذي أوصى بإتباع التمشي الذي اتبعته الشّركة سنة 2013 لاقتناء تربينتين غازيتين مماثلتين من نفس النوع بالتفاوض المباشر من المصنّع GE، أي عرض الملف على أنظار اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية ومجلس إدارة الشركة وسلطة الإشراف.

وتنفيذا لهذا التمشي، عرضت الشركة التونسية للكهرباء والغاز ملف مشروع إنجاز التربينتين الغازيتين على أنظار اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية في مناسبتين بتاريخ 16 أكتوبر و16 نوفمبر 2015 حيث أبدت رأيها بعدم الموافقة بخصوص إبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع شركة جينيرال إلكتريك لاقتناء تربينتين غازيتين ببوشمة، وذلك باعتبار أن التبريرات المقدمة من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز للجوء إلى هذا الإجراء الاستثنائي والمتعلقة خاصة بالصبغة الإستعجالية والمتأكدة للمشروع، لا يندرج ضمن الحالات الحصرية للجوء إلى التفاوض المباشر المنصوص عليها بالفصل 49 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 بتاريخ 13 مارس 2014 المنظم للصفقات العمومية والذي ينصّ، بالنسبة لهذه الحالة، على إمكانية اللجوء إلى إبرام صفقات بالتفاوض المباشر بالنسبة للطلبات التي لا يمكن إنجازها بواسطة الدعوة للمنافسة عن طريق طلب العروض نظرا لمتطلبات الأمن العام والدفاع الوطني أو متى اقتضت المصلحة العليا للبلاد أو في حالات التأكد القصوى الناتجة عن الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها.

وذكرت اللجنة كذلك أن الصعوبات التي تعترض الشركة التونسية للكهرباء والغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية والتي تم تقديمها ضمن الوثائق المكونة للملف تمثل معطيات متوفرة مسبقا لدى المنشأة وبالتالي كان بالإمكان أخذها بعين الاعتبار وبرمجة المشروع في الإبان في إطار دعوة مفتوحة للمنافسة.

كما ذكرت أيضا في مكتوبها أن الشركة قد شهدت في السابق (سنة 2012) وضعيات مماثلة وأن اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية قد دعتها لتفادي ذلك مستقبلا.

كما أوصت اللجنة العليا لتدقيق ومراقبة الصفقات العمومية الشركة بضرورة المتابعة الدقيقة والآنية لحسن تنفيذ المشاريع ومعالجتها في الإبان قصد تلافي الوضعيات المماثلة وإنجاز المشاريع من خلال تكريس آلية الدعوة للمنافسة كمبدأ عام لإبرام الصفقات العمومية واحترام المبادئ التي يخضع إليها ميدان الصفقات العمومية.

وإعتمادا على الفصل 163 من الأمر 2014-1039 بتاريخ 13 مارس 2014 المنظم للصفقات العموميّة الذي ينص على أن رأي اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية يكتسي صبغة استشارية ولا يلزم مجلس الإدارة، تم عرض مشروع الصفقة على أنظار مجلس إدارة الشركة الذي تدارس وناقش كل المبرّرات والبيانات التي قدمها إطارات الشركة في خمس جلسات مطوّلة بتاريخ 16 و20 أكتوبر و6 و17 و26 نوفمبر 2015 والذي أبدى رأيه في الإجتماع الأخير بتاريخ 26 نوفمبر 2015 بالموافقة على إبرام صفقة بالتفاوض المباشر مع شركة جنيرال إلكتريك لإنجاز وصيانة تربينتين غازيتين ببوشمة.

وتنفيذا لهذا القرار وحسب ما ينص عليه الفصل 163 من الأمر 2014-1039 بتاريخ 13 مارس 2014 المنظم للصفقات العموميّة، تم مراسلة وزارة الصناعة والطاقة والمناجم للمصادقة على هذا القرار بإصدار قرار ممضى من السيد وزير الصناعة والطاقة والمناجم يصادق فية على قرار مجلس إدارة الشركة عدد 350 المنعقد بتاريخ 20 أكتوبر 2015 والقاضي بالترخيص للشركة بالتفاوض المباشر مع المصنع جينيرال إلكتريك قصد إبرام صفقة لإنجاز وصيانة تربينتين غازيتين بموقع بوشمة بقدرة أحادية 120 ميغاواط .

من جهة أخرى نشير أنه لم يقع إلغاء المشاريع الجاري العمل على انجازها والمتعلقة بالمولدين "رادس ج" و"المرناقية"، والذي تمت الموافقة :

- سنة 2012 على تركيز محطة توليد الكهرباء بالدورة المزدوجة "رادس ج" بقدرة تبلغ حوالي 450 ميغاواط، وبرمجة إنجازها خلال سنتي 2016 و2017 بتمويل من البنك الإسلامي

للتنمية، غير أنه تم تعويضه بالوكالة اليابانية للتعاون الدّولي «JICA » مما انجر عنه تأخير الانجاز ليصبح سنتي 2017-2018.

- سنة 2013 على تركيز محطّة لتوليد الكهرباء بالمرناقية تضمّ تربينتين غازيتين–دورة مفتوحة– بقدرة تبلغ حوالي 600 ميغاواط والمبرمج دخولها حيّز الاستغلال سنة 2017.

وقد أصدرت الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز طلبي عروض دوليين يتعلّقان بانجاز محطتي "رادس ج" و"المرناقية" على التوالي بتاريخ 30 ماي و3 جويلية 2014 ، لكنهما لم يثمرا عن اختيار مصنّعين وذلك للأسباب التالية:

❖ محطة " رادس ج " : عدم الاتفاق بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والوكالة اليابانية للتعاون الدّولي "JICA" على شرط منصوص عليه بكراس الشروط، حيث اعتبرت الوكالة أن عروض كل المصنّعين الذين تقدموا غير مطابقة للشرط المذكور أعلاه باستثناء عرض المصنع الياباني MITSUBISHI ،علما أن اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العموميّة قد أبدت موافقتها على محتوى تقرير تقييم العروض المقدم من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ويجدر التذكير أن الشّركة التونسية للكهرباء والغاز راسلت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA بتاريخ 19 أكتوبر 2015 و27 جانفي 2016 لطلب "عدم الاعتراض" وبالتالي المرور إلى المرحلة الموالية (فتح العروض المالية)، غير أن الوكالة المذكورة أفادت أنها لا تستطيع الإجابة على الطلب حاليا، علما أن فترة صلاحية العروض مددت في أربعة مناسبات إلى غاية موفى شهر ماي 2016، ، كما أنه في صورة مواصلة المشروع بهذا التمويل ستضطر الشركة التونسية للكهرباء والغاز إلى مراجعة الجدول الزمني لانجازه نظرا إلى طول إجراءات التعامل مع هذا الممول.

❖ محطة " المرناقية " : بعد دراسة العروض المتعلقة بإنجاز محطة "المرناقية" من طرف لجنة تقييم العروض للشركة التونسية للكهرباء والغاز، تم عرض الملف على اللّجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصّفقات العموميّة التي أبدت رأيها بعدم الموافقة على تقييم

العروض الفنية والمالية الذي قدمته إليها الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وذلك بتاريخ 15 مارس 2016، ودعت إلى إعادة الدّعوة إلى المنافسة على أساس كرّاسات شروط جديدة معدّلة تأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتها وتوضّح بالدقة اللازمة المتطلّبات الفنّية للمشروع بكيفيّة تمكّن من تحفيز المنافسة والحصول على أفضل النتائج الفنّية والماليّة.

السؤال الثاني:

حسب تقرير هيئات الرقابة الثلاث الصادر **أواخر سنة 2014** نكشف تناقصا مريبا بين مداخيل النفط الخام المصرح بها والمداخيل حسب قائمة الحرفاء أثناء الفترة الممتدة **بين 2008 إلى 2013** في حين أن المداخيل المصرح بها تعادل **3.796.712.246 دولار أمريكي.**
فإن المداخيل حسب قائمة أبرز الحرفاء تفيد أن مداخيل النفط الخام وصلت إلى **7.051104.745** دولار أمريكي، أي ما يفيد أن الفارق **3.254.392.246 دولار أمريكي** على مدى السنوات **2008-2013**.
أين ذهب الفارق وهل من تفسير.

الجواب:

تم مدكم بجواب عن هذا السؤال بمقتضى مراسلتنا عدد 104 بتاريخ 21 أفريل 2016.

وتبق الوزارة على ذمتكم في أي تسائل يتعلق بالطاقة.

الجمهورية التونسية

وزارة الطاقة والمناجم

26 أفريل 2016

104

تـونس في 21 أفريل 2016

من السيد وزير الطاقة والمناجم
إلـى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي

سيدي الرّئيس،

تبعا لتوصّلنا بسؤال كتابي طبقا لمقتضيات الفصل 145 من النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب صادر عن النّائب الأستاذ غازي الشواشي، يشرّفني إفادتكم بأنّ التقرير النهائي لتدقيق وتقييم منظومة دعم المحروقات على مستوى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لصناعات التكرير (جويلية 2014) لم يتضمّن المبالغ المذكورة بالمراسلة الواردة علينا.

وحتّى يتسنّى لنا إجابتكم في أفضل الآجال وبالدّقة المطلوبة، الرّجاء التفضّل بتدقيق السؤال وذلك بالتنصيص على رقم ملاحظات التقرير الوارد صلبها المبالغ المذكورة بالمراسلة أو إحالتنا على مصدر الإخلالات بالتقرير.

وزير الطاقة والمناجم
منجي مرزوق

وزير الطاقة والمناجم
الإمضاء: منجي مرزوق

بـ الله وحده،

تونس في 2016/04/11

الموضوع : سؤال كتابي طبقا لمقتضيات الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب إلى وزير الطاقة والمناجم

من النائب غازي الشواشي إلى رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال:

كيف يمكن للشركة التونسية للكهرباء والغاز أن تتعاقد بتاريخ **2016/02/24** مع شركة جنرال إلكتريك لانجاز مولد بوشمة (250 ميغاوات) دون أدنى منافسة وعدم احترام قانون المناقصات العمومية وعدم إحترام الفصل **13 من الدستور** في حين أن الشركة المذكورة ألغت كل المشاريع التي كانت تتفاوض بشأنها بداية من **سنة 2014** ومنها مشروع مولد المرناقية و مشروع مولد رادس؟

النائب

الأستاذ غازي الشواشي

٤٤٩ ٥/٤

بسم الله الرحمان الرحيم ،

الحمد الله وحده،

تونس في 2016/04/11

الموضوع : سؤال كتابي طبقا لمقتضيات الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب موجه إلى وزير الطاقة والمناجم

من النائب غازي الشواشي إلى رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال :

حسب تقرير هيئات الرقابة الثلاثة الصادر **أواخر سنة 2014** نكتشف تناقضا مريبا بين مداخيل النفط الخام المصرح بها والمداخيل حسب قائمة الحرفاء أثناء الفترة الممتدة **بين 2008 إلى 2013** في حين أن المداخيل المصرح بها تعـــــادل **246. 796.712 .3 دولار أمريكي.**

فإن المداخيل حسب قائمة أبرز الحرفاء تفيد أن مداخيل النفط الخام وصلت إلـــــــــى **745 .104 .051 .7دولار أمريكي**،أي ما يفيد أن الفارق يعادل مبلغ **499. 392 .254. 3 دولار أمريكي** على مدى السنوات **2013/2008** .

أين ذهب الفارق وهل من تفسير؟

النائب

الأستاذ غازي الشواشي

٤٢٥ ك/